

استخدام التحليل المالي في احتساب الدخل الخاضع للضريبة من الشركات في الأردن وفلسطين دراسة تطبيقية على شركات الاتصالات المحلية في الأردن وفلسطين 2023

زيد ربحي حماد قطيط

كلية الأعمال والاقتصاد
جامعة فلسطين التقنية - خضوري
دولة فلسطين

الملخص

تهدف الدراسة إلى تطوير عمل المقدرين، والاعتماد على معلومات واقعية ملموسة لتحديد ضريبة الدخل والمتمثلة باستخدام تحليل النسب بدلاً من تقدير يعتمد على رؤية المقدر ودرايته التي من الممكن أن تكون محدودة للمكلف. كما وتهدف الدراسة للعمل على تقليل الهوة بين المكلفين، والإدارات العامة لضريبة الدخل، وتعزيز الثقة للمكلفين وتشجيعهم بالإفصاح عن بياناتهم المالية الحقيقية، ودور تناسق الضريبة مع حجم العمل الفعلي للمكلفين مع زيادة الإفصاح الطوعي عن النشاطات والالتزام الضريبي، والبيانات المالية وموافقتها لأرض الواقع ووضع المكلف الفعلي. تم عمل دراسة تحليلية للقوائم المالية لشركات الاتصالات المحلية في الأردن وفلسطين للفترة ما بين 2017-2021: وهي من الشركات الكبرى الرائدة العاملة بالسوق الفلسطيني والأردني وقد توصلت الدراسة لنتائج عدة من أهمها: أن ضريبة الدخل والشركات في الأردن وفلسطين تعتمد على القوانين والتعليمات القانونية عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة ولا تعتمد الأساليب العلمية. كما أن الاعتماد على أدوات التحليل المالي (النسب المالية) من قبل المخمن عند الاطلاع على الحسابات الختامية للشركات، يساعد على التعرف على مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، وهذا يساعد في تحديد مقدار الضريبة عن طريق الوصول إلى تقدير حقيقي أو قريب جداً من الحقيقي للدخل الخاضع للضريبة. وخلصت الإدارة لعدة توصيات، كان أبرزها ضرورة استخدام الأساليب العلمية في تقدير الدخل الخاضع للضريبة، بدلاً عن الأساليب التقليدية المعتمدة بالوقت الحالي في ضريبة الدخل، وهي بهذا الاستخدام تقلل من الفجوة بينها وبين المكلفين.

الكلمات المفتاحية: الدخل الخاضع للضريبة، التحليل المالي، النسب المالية، ضريبة الدخل.

المقدمة

تساهم ضريبة الدخل بشكل كبير في نشاطات الحكومات، وتزود الحكومات بأحد أهم المصادر الأساسية لتمويل وأداره مهامها بمختلف دول العالم، وكذلك الحال بفلسطين، حيث إن ضريبة الدخل تعد من أهم أنواع الضرائب المحلية، وزيادة نسبتها، وهي من أولويات الحكومات الفلسطينية المتعاقبة، وتعد الشركات المساهمة المسجلة ببورصة فلسطين من أهم الروافد المغذية للموازنة بشكل عام، وضريبة الدخل بشكل خاص، لكبر حجم عملها ونشاطها المتشعب (قطيط، 2017).

كما أن منح التشجيع والإرشاد الضريبي والإعفاءات والتزييلات للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يزيد من مدى الالتزام الضريبي لهذه الشركات، ويعطيها الحافز للبقاء بالسوق والمنافسة، وبالتالي الالتزام المستقبلي بدفع الضرائب، كذلك فإن منح أي حوافز تشجع الالتزام الضريبي تعتبر من عوامل الجذب للاستثمار سواء المحلي أو الخارجي، والذي بدوره يعبر دافع ضرائب مستقبلي (Atawodi & Ojeka, 2012).

من الأهداف الأساسية للمحاسبة إعداد البيانات المالية للشركات التي تحتوي على معلومات حيوية للمستخدمين لمساعدتهم على اتخاذ القرار، ومن تلك الجهات السلطات الضريبية والدوائر الضريبية التي هي أحد المستخدمين الخارجيين للبيانات المالية للشركات، التي يجب أن تتوافق مع متطلبات السلطات الضريبية، وبما يجعلها تعتمد تلك المعلومات في



عملية التحاسب الضريبي (سلمان، البدران، 2009). ونظراً لأن عملية تكرار الخسائر ربما تجعل تلك الشركات مهددة بما يسمى بالفشل المالي، لذلك فقد برزت أهمية دراسة محتوى التقارير المالية لتلك الشركات بشكل علمي، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال استخدام التحليل المالي والتي تعد المؤشرات المالية إحدى أهم مخرجاته، حيث تشكل مع غيرها من الأدوات الأساس الموضوعي لتقييم الأداء المالي للشركة في الماضي، وإلى حد ما المساعدة أيضاً على التنبؤ باتجاه خط سيره في المستقبل (الشواورة، 2011).

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة الإطار النظري

الدخل المحاسبي والدخل الضريبي

يعرف الدخل المحاسبي انه صافي الربح أو الخسارة الذي تم التوصل إليه وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، وذلك قبل طرح وتوزيع ضريبة الدخل (أبو نصار، حميدات، 2013). أما الربح والدخل (الخاضع للضريبة) أو الخسارة الضريبية فهو صافي الربح أو الخسارة للفترة المحددة بموجب القواعد التي تضعها السلطات الضريبية، والذي يتحدد على ضوءه ضرائب الدخل المستحقة أو القابلة للاسترداد (إصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2014).

ويختلف الدخل المحاسبي عن الدخل الضريبي لاختلاف المحاسبة المالية عن المحاسبة الضريبية، فالمحاسبة المالية هي عملية تسجيل وتحضير القوائم المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وعليه فإن الدخل المحاسبي يتحدد للمنشأة من خلال تطبيق هذه المبادئ، أما المحاسبة الضريبية فهي تركز على قانون ضريبة الدخل المطبق في الدولة والتعليمات والأنظمة الصادرة بموجبه حيث يتم إجراء التعديلات على الدخل المحاسبي، للوصول إلى الدخل الضريبي (البطريق، 2004).

الالتزام الضريبي وأنواعه

يقصد بالالتزام الضريبي خضوع وامتثال المكلفين لأحكام قانون الضريبة والقيام بواجباتهم المقررة حسب القانون. كما انه حق الخزنة العامة والدولة في طلب دفع الضريبة من قبل مكلف معين (العلي، 2012). وهناك عدة أنواع من الالتزام الضريبي أولها الالتزام بتقديم حسابات ضريبية وتقديم الإقرار الضريبي في موعده. كما أن هنالك الالتزام بمسك الدفاتر والاحتفاظ بالسجلات المطلوبة وتزويد الدوائر الضريبية بها حين طلبها.

يقوم النظام الضريبي الحديث على الالتزام الطوعي من المكلف بتقديم حساباته وأداء الضريبة المستحقة عليه في نهاية السنة المالية، حيث يقوم المكلف بتقدير الضريبة المستحقة عليه بصورة ذاتية من خلال الإقرار الضريبي الذي يقدمه إلى دائرة ضريبة الدخل، والإقرار الضريبي عبارة عن كشف يتضمن تفاصيل عن الدخل الإجمالي، والدخل الصافي، والنفقات والمصاريف، والإعفاءات، والدخل الخاضع، والضريبة المستحقة عن أي فترة ضريبية معينة (السلامين والدقة، 2014).

تقديرات ضريبة الدخل وعمل المقدرين

التقدير الذاتي الطوعي هو أحد أساليب احتساب الضريبة حيث يعطى المكلف الحرية بإعداد حساباته وتحديد التزامه الضريبي ويسدد قيمته كما صرح عنه، وقد أخذ قانون ضريبة الدخل الفلسطيني بهذا النظام رغبة منه في منح الثقة في أن يكون ربط وتحصيل الضريبة من واقع الإقرارات المقدمة من المكلفين ولا يتم اللجوء إلى التقديرات الأخرى، إلا في حالة عدم صحة البيانات والمعلومات الواردة بالإقرار الضريبي أو عدم تقديم الإقرار الضريبي للإدارة الضريبية، وفي المواعيد المحددة قانوناً (السلامين والدقة، 2014).

بعد تقديم المكلف الإقرار الضريبي، يتم تحديد موعد لمناقشة الإقرار والتوافق بين المكلف والمقدر كممثل لدائرة الضريبة على آلية التحاسب، وقيمة الضريبة ففي حال تم الاتفاق على آلية تحاسب وقيمة الضريبة يتحول الإقرار الضريبي من مقدم (00) إلى مقدر (02) وهو تقدير باتفاق، وبكثير من الأحيان يكون الاتفاق مع المحاسب الذي يكون في عجلة من أمره، ويغلب على عمله وعمل المقدر في كثير من الأحيان الرتابة والروتين. الأمر الذي يعني لجوء المقدر إلى أسلوب أسرع لتقدير ضريبة الدخل على المكلف، والمتمثل بتعديل الإيرادات المعلنة للمكلف أو تقدير إيرادات شهرية

أو سنوية للمكلف، وهي الطريقة التي لا تأخذ القوائم المالية المقدمة من قبل المكلف بعين الاعتبار مع العلم أن القوائم المالية، والإقرارات الضريبية من الوثائق الأساسية والتي لا يتم التحاسب الضريبي من دونها. في حين عدم وجود اتفاق وانتهاء الجلسة بين المقدر والكلف بعدم الاتفاق يلجأ المقدر لطرق أخرى بتقدير الضريبة كطريقة الفطنة والدراسة بتحديد مبلغ الضريبة على المكلف بالاستناد إلى فطنته، ودرايته بأوضاع المكلف وحجم عمله أو بالاعتماد على السنوات الضريبية المقدرتها سابقاً، أو التقدير على أساس الشكل والوضع الخارجي للمكلف أو التقدير على أساس تقريبي باعتماد المقدر على قرائن معينه لتحديد الدخل الخاضع للضريبة مثل حجم عمل المكلف، عدد الآلات، الطاقة الإنتاجية للآلات، حجم راسم المال عدد العمال لدى المكلف، عدد السيارات ونوعها وغيرها من القرائن (السلامين والدقة، 2014).

لابد للنظام الضريبي في أي دولة أن تكون له أهدافه وآثاره التي ينتج عنها تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية أو الاجتماعية والسياسية. وتسعى الإدارة الضريبية في الأردن إلى تحقيق أهداف وخدمة كافة قطاعات المجتمع حيث إن الحد من الاختلاف في الدخل بين الأفراد وذلك نظراً لمبدأ تصاعدية الضريبة على الدخل، فكلما زاد دخل الفرد زادت الضريبة الواجب دفعها للدولة، كما أن أصحاب الدخول المتدنية يتمتعون بإعفاءات قد تشمل الدخل كلياً. كما وتفرض الضرائب على الدخل وليس على الاستيراد والتصدير وانتقال الملكية وغيرها مما يؤدي إلى زيادة حصيلة الضريبة ووفرتهما وهذا يؤدي إلى ازدياد قدرة الدولة على تقديم وتحقيق الأهداف العامة في الرفاهية والاستقرار والتطور (جرادات، 2013).

مفهوم التحليل المالي وأهميته

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة. إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، ويعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح وال فشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء. كما يجب على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الجيد للأموال المتحصل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات والإجراءات المالية للمؤسسة، كما يهدف التحليل المالي لتحديد الأهداف المالية للمشروع والمتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وتحسينه في الفترة الطويلة والقصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية. ورسم السياسات المالية وذلك من خلال الحصول على الأموال وكيفية إدارتها وتوزيعها (شريفات، 2001) وباختلاف المفكرين تتعدد مفاهيم التحليل المالي فيعرف كامل (1986) التحليل المالي بأنه فحص القوائم المالية، والبيانات المنشورة المؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية بقصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة.

يقوم المحلل المالي بمقارنة الكشوف المالية لسنوات متعددة، ومقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع، مما يعطي للمؤسسة إمكانية معرفة مكانتها في القطاع مع اكتشاف نقاط القوة والضعف. وتعتبر النسب من أكثر أدوات التحليل المالي استعمالاً حيث تبين مجموعة وظائف في الميزانية أو جدول حسابات النتائج. إذ تعد النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي التي تستخدم لتفسير محتويات القوائم المالية، وتحليلها، ومساعدة المستثمرين، والدائنين، والبنوك والجهات الحكومية، وغيرهم من المستفيدين عند اتخاذ قراراتهم، وتكون على شكل تحليلات تركز على أدوات تتماشى مع حالة المؤسسة مثل: دراسة السيولة، ودراسة التدفقات النقدية، والمرودية، ودراسة الأخطار المالية الخاصة بالاستثمار (توفيق، 2001).

تختلف أهمية التحليل المالي حسب الجهة التي تقوم به، فيمكن للمؤسسة أن تحدد هذه الأهداف بالتنسيق مع دوائرها المالية، وإما أن تقوم بها جهات خارجية عن المؤسسة والمتمثلة في المصرفيين ورجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة، المساهمون، الموردون. وعموماً فإن أهداف التحليل المالي تتمثل بتقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض، وتقييم النتائج المالية وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب. كما يهدف التحليل المالي لقياس نتائج العمليات المحققة من المؤسسة، وإعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى مردوديتها، ووضع المعلومات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية. كما يهدف لتوضيح سياسة القروض اتجاه الزبائن، ومقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات أخرى من نفس القطاع، كذلك تقييم الوضعية المالية ومعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والضمانات التي تقدمها (خنفر، والمطارنة، 2006).

تحليل النسب

إن استخدام التحليل بالنسب المالية يرجع إلى كمية المعلومات التي توفرها القوائم المالية، وكذلك قابليتها الكبيرة على المقارنة بين الوحدات الاقتصادية على اختلاف أحجامها وأنشطتها، إذ تعد النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي التي تستخدم لتفسير محتويات القوائم المالية، وتحليلها ومساعدة المستثمرين، والدائنين، والبنوك، والجهات الحكومية، وغيرهم من المستفيدين عند اتخاذ قراراتهم.

وترجع الفائدة الأساسية من النسب المالية إلى إمكانية استخدامها للمقارنة بين العائد وبين وحدات اقتصادية مختلفة الإحجام، حيث يمكن للنسب أن تبين مسيرة الوحدة الاقتصادية وعملياتها وميزتها الاقتصادية والمالية والاستثمارية، وان العبرة ليست في استخدام النسب المالية ذاتها، بل في دلالاتها وفرص الاستفادة منها، ومن خلال ذلك يمكن بيان النسب المالية التي سيتم استخدامها في التحليل المالي (تركي، 1995؛ Rees, 1990؛ White et. al, 1997).

تختلف وتتعدد تصنيفات نسب التحليل المالي، فيمكن تصنيفها حسب طبيعتها كنسب السيولة، والربحية، والنشاط، والسوق، ويمكن تصنيفها حسب الغرض من استخدامها إلى نسب تحليل الاندماج، ونسب تحليل الضرائب، ويمكن تصنيفها إلى نسب قائمة الدخل ونسب قائمة المركز المالي ونسب قائمة التدفقات النقدية.

وبناءً عليه، فإن للمقدر بضريبة الدخل استخدام العديد من النسب للتعرف، وتحديد المبلغ للتحاسب الضريبي أي الدخل الخاضع للضريبة، ومن أهم هذه النسب:

- 1- نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات: وتعتبر هذه النسبة عن مدى قدرة الشركة على توليد مجمل الربح من صافي مبيعاتها، فزيادة هذه النسبة تدل المقدر على أسعار البيع المرتفعة للمنتجات بالمقارنة مع تكلفتها، ونقصان النسبة يدل على زيادة تكلفة المنتجات وانخفاض صافي مبيعات المنشأة.
 - 2- نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات: وتعتبر هذه النسبة عن مدى قدرة الشركة على توليد صافي الربح من صافي مبيعاتها، وهي من النسب المهمة للمقدين لتأثيرها على الدخل الخاضع حيث إن المقدر يستخدمها كمؤشر على نجاح عمليات الشركة الأساسية بتحقيق صافي ربح خاضع للتحاسب الضريبي.
 - 3- نسبة العائد على حقوق الملكية: وتقيس هذه النسبة استخدام الشركة لإجمالي حقوق الملكية لها بتوليد صافي ربح للشركة، واستخدام مصادر التمويل الداخلية بتوليد صافي الربح الشركة، ويعتمد مأمور التقدير على هذه النسبة لمعرفة حجم رأس المال للمنشأة، ومدى الاستفادة من رأس المال بتحقيق الربح الخاضع للضريبة.
- سيتم استخدام نسب الربحية للتحليل للشركة عينة الدراسة: وهي النسب التي من خلالها يتم التعرف على قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد الأرباح من المبيعات، ومن الأصول المستثمرة وتشمل ما يلي: (المرسى وللحج، 2006)

- 1- نسبة مجمل الربح إلى المبيعات = مجمل الربح / صافي المبيعات .
- 2- نسبة صافي ربح العمليات الجارية إلى المبيعات = صافي ربح العمليات الجارية / صافي المبيعات.
- 3- نسبة صافي الربح النهائي إلى المبيعات = صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / صافي المبيعات.
- 4- القوة الإيرادية = صافي ربح العمليات الجارية / مجموع الموجودات المشتركة في العمليات الجارية.
- 5- العائد على مجموع الموجودات = صافي الربح بعد الضرائب / مجموع الموجودات.
- 6- معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضرائب / مجموع حقوق الملكية.

لقد تم تناول هذه النسب بشكل مختصر ولكن يجب الإشارة إلى أن هذه النسب التي تم تناولها بهذا المحور سيتم استخدامها بالجانب العملي من البحث؛ لأن العبرة ليست في استخدام النسب المالية كلها بل في دلالاتها، وفرص الاستفادة منها فسيتم الاستفادة من نسب الربحية؛ لأن من خلالها يتم التعرف على قدرة الوحدة الاقتصادية أو الشركة على تحقيق الأرباح، وبما إن معرفة قدرة الشركة على تحقيق الربح استند على أسس علمية، وهي النسب المالية التي سوف يتم الاستناد عليها في تحديد مقدار الضريبة.

الدراسات السابقة

أولا- الدراسات العربية

دراسة (بالقاسم، 2020)، بعنوان: التحليل المالي كمدخل لاحتساب الدخل الخاضع للضريبة: دراسة حالة عينة من المؤسسات لولاية أم البوق. وهدفت الدراسة إلى تفعيل دول التحليل المالي كمدخل لاحتساب الدخل الخاضع للضريبة، ومحاولة الوصول إلى معايير يمكن اعتمادها في تقدير وعاء ضريبة الدخل على أرباح الشركات. والتعرف على الأساليب المستخدمة في التحليل المالي والتوصل إلى معايير يمكن اعتمادها في تحديد الوعاء الضريبي باستخدام التحليل المالي. من أهم النتائج التي نصت عليها الدراسة أن الاعتماد على أدوات التحليل المالي من النسب المالية عند تحليل الحسابات الختامية للمؤسسة تمكننا من معرفة حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة، وكذلك يساهم التحليل المالي في رفع كفاءة تقدير الضريبة على أرباح الشركات لكونها قائمة على أسس علمية، كما يحقق العدالة والموضوعية في التحاسب الضريبي للسلطة المالية والمكلف. ونصت الدراسة على عدة توصيات من أبرزها أنه يجب على الإدارة الضريبية عدم الاكتفاء بتصريحات المكلف بالدخل الخاضع للضريبة، والحرص على تطبيق النسب المالية لدراسة وتحليل القوائم المالية لمعرفة وتحديد الربح الحقيقي الخاضع للضريبة، وكذلك على السلطات المالية والحكومية توفير إطار تشريعي يسمح بتطبيق أسلوب علمي يحقق العدالة.

دراسة (الوافي، 2019) بعنوان: استخدام التحليل المالي للكشف على التعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفضال أم البوق. وهدفت الدراسة إلى توضيح أسباب التعثر المالي في المؤسسة، وقد تكون أسباب مالية أي وجود خلل في الهيكل التمويلي وعدم كفاية رأس المال للوفاء بكل المتطلبات، أو أسباب إدارية تتمثل في عدم قدرة المؤسسة على تحقيق الكفاءة في نشاطها اليومي، وكيفية علاج التعثر من خلال إعادة الهيكلة. إن مشكلة الدراسة تكمن في كيف يمكن استخدام مؤشرات التحليل المالي للكشف على التعثر المالي للمؤسسات الاقتصادية، وأيضا تكمن في الكشف عن التعثر المالي وكيف يمكن علاجه. من أهم نتائج تعدد الأراء وتختلف حول أسباب حدوث التعثر المالي، غير أن أغلبها تتفق حول وجود أسباب تنجم عن أخطاء تتم داخل المؤسسة وهي ناجمة عن سياسات خاطئة متبعة من طرف المسؤولين، أو أسباب خارجية ناجمة عن المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة. من أهم توصيات الدراسة إن الكشف عن التعثر المالي يحتاج القيام بالبحوث المتنوعة والدراسات الجدية التي قد تساهم في اختيار أفضلها من أجل التعامل بها على أرض الواقع، وضرورة اهتمام إدارة المؤسسة الاقتصادية بعقد ندوات ودورات متخصصة لموظفيها عن مفهوم وأسباب ومراحل التعثر المالي وأثاره الخطيرة على تلك المؤسسة، وأيضا محاولة إدخال عنصر الخبرة في التسيير باعتباره عنصرا مهما في وفعالا في معرفة الأعراض الأولية للتعثر المالي.

دراسة (الحسيني، 2007) بعنوان: مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل للشركات الفلسطينية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة والخاصة. وهدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت دائرة ضريبة الدخل تقوم بفحص أساليب الرقابة للبرامج المحاسبية، وتأثير ذلك على عملية التقدير، وبيان طرق التقدير الأكثر استخداما من قبل دائرة الضريبة على الشركات المساهمة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وصمم استبان ووزع على مجتمع الدراسة، وهو مفتشي الضريبة والبالغ عددهم 63 مفتشا، تم استرداد 60 استبان. من أهم نتائج الدراسة أن الشركات المساهمة لديها مقومات النظام المحاسبي الجيد. وان المشكلة في المعلومات المحاسبية التي تنتجها هذه الأنظمة أنها لا تتمتع بالمصداقية؛ لأن الشركات تقوم بإعداد حساباتها بنفس الطريقة من عام لآخر، كما أن دائرة الضريبة لا تقوم بفحص أساليب الرقابة المستخدمة في البرامج المحاسبية. وقد أوصت الدراسة بضرورة التعاون والتنسيق بين دائرة ضريبة الدخل والجمعيات المهنية المحاسبية، وضرورة تطبيق قانون العقوبات على المحاسبين الذين يساعدون على التهرب الضريبي، كما على دائرة الضريبة التأكد من أن البرامج المحاسبية لديها أساليب رقابة فعالة، إضافة إلى مطالبة الشركات المساهمة الخصوصية بتسجيل البرامج المحاسبية لدى دائرة ضريبة الدخل.

دراسة (صلاح الدين، 2005) بعنوان: مدى مصداقية البيانات المالية المدققة لدى دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية. وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ثقة مأمور التقدير، في البيانات المالية المدققة المقدمة إليه من قبل المكلف في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، والتعرف على أسباب رفض مأمور التقدير للبيانات المالية المدققة، اعتمدت منهجية وصفية تحليلية والمقابلات الشخصية مع مأموري التقدير، واستخدام حالات عملية لثلاث شركات مساهمة خصوصية تعمل في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية عن السنوات اللاحقة لعام 2000. ومن أهم نتائج

الدراسة أن مأمور التقدير لا يعتمد على البيانات المالية المدققة في تقديره للمادة الخاضعة للضريبة في أغلب الأحيان؛ بسبب عدم ثقته بها، واحتوائها على نقاط خلل جوهرية تجعل البيانات المالية مدعاة شك لمأمور التقدير، وأيضاً عدم وجود خلفية علمية وعملية كافية لدى بعض مأموري التقدير في دوائر ضريبة الدخل في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى عدم وجود إجراءات فحص ضريبي واضحة ومكتوبة في دوائر ضريبة الدخل في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. إن أبرز ما أوصت به الدراسة ضرورة وجود إجراءات عمل مكتوبة وموثقة في دائرة ضريبة الدخل، والعمل على حل أزمة الثقة بين المكلف ومأمور التقدير، والتأكيد على ضرورة اعتماد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في مجال تحديد قيم وبنود المصروفات التي يجري تنزيلها.

دراسة (الحسيني، وآخرون، 2011) بعنوان: التباين بين الدخل المعلن والدخل المعتمد: الأسباب وطرف معالجتها من وجهة نظر مقدري الضرائب. وهدفت الدراسة إلى البحث بالأسباب الكامنة وراء المخالفات المرتكبة من قبل إدارات الشركات المساهمة الأردنية، والتي تؤدي إلى خلق تباين بين الدخل المعلن من قبلها والدخل المقدر من قبل الجهات الضريبة، ومحاولة الحد من تلك المخالفات من وجهة نظر مقدري ضريبة الدخل، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي وتصميم استبيان لمجتمع الدراسة من مقدري لضريبة الشركات المساهمة الأردنية وعددهم (36) مقدراً، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها، التخفيض من بضاعة آخر المدة والتقليل من المبيعات وتضخيم المشتريات وإخفاء بعض مصادر الدخل، ونجمت تلك المخالفات عن الرغبة بالتهرب الضريبي من قبل الشركات وفي بعض الأحيان عدم الإلمام بالقانون وتعليماته، وأوصت الدراسة بزيادة حملات التوعية الضريبية، ورفع كفاءة نظام المعلومات الضريبي، وخلق نظام متابعة وملاحقة قانونية فعال.

دراسة (الحداد، الصديق، 2012) بعنوان: أثر الاختلاف بين المفاهيم المحاسبية والقواعد الضريبية على تحديد وعاء ضريبة الدخل بالجمهورية الليبية. وهدفت الدراسة إلى الوقوف على إطار علمي لتحديد الاختلافات بين المفاهيم المحاسبية والقواعد الضريبية ومعالجتها، والتعرف على الفروقات الزمنية والدائمة التي تنتج بين الربح المحاسبي والربح الضريبي، وتحديد الآثار السلبية للاختلاف بين الربح الضريبي والمحاسبي وانعكاسها على الالتزام الضريبي، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ومن أبرز ما توصلت له الدراسة أن الفروقات الدائمة لا تشكل مشكلة للفاحص الضريبي، وأن الفروقات المؤقتة تتلاشى بالنهاية حيث إن الفروقات المؤقتة تنشأ نتيجة خسائر التشغيل الصافية لأغراض الضريبة، وأوصت الدراسة بان على الفاحص الضريبي عدم إتباع طريقة الضريبة واجبة التسديد في قياس مصروف ضريبة الدخل، لعدم الاعتراف بالآثار الضريبية للفروقات المؤقتة بين الدخل المحاسبي والضريبي، كما أن على الفاحص التفرقة بين الفروقات الضريبية السالبة التي تنقص الوعاء الضريبي والفروقات المؤقتة الموجبة التي ترفع من الضريبة المفروضة.

دراسة (محمد، جاسم، 2012) بعنوان: الاتجاهات الحديثة في تقدير الدخل الخاضع للضريبة في دول عربية مختارة مع إشارة إلى العراق. وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على اعتماد أسلوب التقدير الذاتي وتحقيق مبدأ الالتزام الطوعي في دفع الضريبة، ومدى التزام المكلفين بتقديم إقراراتهم الضريبية والتعرف على دور التوعية الضريبية للمكلفين، وتأثيرها على الاهتمام بتقديم تقديراتهم الذاتية للدخل، اعتمدت الدراسة على (الكتب والمراجع والمقالات والتقارير والدراسات السابقة والمقابلات) مع موظفي الضرائب، وصمم استبان لعينة من المكلفين من ذوي المهن والشركات المسجلة لدى الهيئة العامة للضرائب لغرض تحليل النتائج من خلال التحليل الإحصائي لمعلومات الاستبيان، توصلت الدراسة إلى أن ضعف أداء الإدارة الضريبية وعدم وجود الوعي الضريبي لدى معظم المكلفين، وعدم فاعلية الجزاء الذي يفرضه القانون على المكلفين، وسوء الأوضاع الاقتصادية والأمنية أدى إلى عزوف أكثر المكلفين عن تقديم إقراراتهم الضريبية في مواعيدها المحددة، إن أبرز ما أوصت به الدراسة العمل على توعية المواطنين بدور الضريبة في تمويل الخزينة العامة، مما ينعكس إيجابياً على تطوير مستوى الخدمات المقدمة لهم، ورفع الكفاءة المهنية لموظفي الإدارات الضريبية، من خلال دورات تدريبية متخصصة لهم، وضرورة تفعيل مواد العقوبات والغرامات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل، وتبسيط نموذج الكشف ليتناسب مع جميع فئات المكلفين.

دراسة (كاظم، محمود، 2015) بعنوان: تفعيل دور التحليل المالي في احتساب الدخل الخاضع للضريبة»، واستخدمت الدراسة أسلوب علمي في تقدير الدخل الخاضع للضريبة، بدلاً عن الأساليب التقليدية المعتمدة بالوقت الحالي في الهيئة العامة للضرائب بالعراق وهو بهذا الاستخدام يقلل من الفجوة بين المكلفين، والهيئة العامة للضرائب،

اعتمد الباحثان على البيانات المالية الخاصة بشركة معينة وللسنوات المختارة للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة للبحث، من أهم نتائج الدراسة أن الهيئة العامة للضرائب تعتمد على الضوابط السنوية عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة، ولا تعتمد الأساليب العلمية وان الاعتماد على أدوات التحليل المالي (النسب المالية) من قبل المخمن عند الاطلاع على الحسابات الختامية للشركات. من أبرز توصيات الدراسة ضرورة اعتماد أدوات التحليل المالي عند القيام بتقدير الدخل الخاضع للضريبة في الهيئة العامة للضرائب، وان تحليل الحسابات الختامية المقدمة من قبل المكلف باستعمال أدوات التحليل المالي يوفر القناعة للمكلف حول مبلغ الضريبة المفروضة عليه؛ لأن عملية التقدير تمت بطريقة علمية وضرورة استخدام الأساليب العلمية في تقدير الدخل الخاضع للضريبة بدل من الأساليب التقليدية المعتمدة بالوقت الحالي.

ثانياً - الدراسات الأجنبية

دراسة (Bucci, 2020): "Presumptive Taxation Methods: A Review of the Empirical Literature"

تستعرض هذه الدراسة تأثير طرق فرض الضرائب على سلوك دافعي الضرائب. توصلت الدراسة أن طريقة تقدير الضرائب غير المباشرة المستندة إلى معلومات الإبلاغ من طرف ثالث هو جهاز الإنفاذ الفعال الوحيد. ومع ذلك، فإن فعاليتها تعتمد بشكل حيوي على المعلومات المستخدمة من قبل السلطات المالية لإعادة بناء القاعدة الضريبية. حيث أن اعتماد أسلوب الربط الضريبي غير المباشر على معلومات الطرف الثالث المتعلقة بالدخل الإجمالي الخاضع للضريبة يبسط تحصيل الضرائب ويزيد قيمة الإيرادات الضريبية المحصلة. وقد أوصت الدراسة بزيادة الامتثال الضريبي الطوعي، وتشجيع نمو الإيرادات الضريبية، والحد من اقتصاد الظل الذي يفضي إلى التهرب الضريبي.

دراسة (Omar & Inaba, 2020) بعنوان: "Does Financial Inclusion Reduce Poverty and Income"

Inequality in Developing Countries. تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير الإدماج المالي على الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل، والمحددات والآثار المشروطة لها في 116 دولة نامية، تم التحليل باستخدام بيانات لوحة سنوية غير متوازنة للفترة من 2004-2016. كما تم بناء فهرس جديد للشمول المالي باستخدام مجموعة واسعة من مؤشرات الوصول إلى القطاع المالي، وتحديد دخل الفرد، ونسبة الإنترنت للمستخدمين، ونسبة الإعالة العمرية، والإصابة، وخلصت الدراسة إلى أن عدم المساواة في الدخل تؤثر بشكل كبير مستوى الشمول المالي في البلدان النامية. علاوة على ذلك، توفر النتائج دليل قوي على أن الإدماج المالي يقلل بشكل كبير من معدلات الفقر والدخل عدم المساواة في البلدان النامية.

دراسة (Atawodi & Ojeka, 2012) بعنوان: "Factors That Affect Tax Compliance among Small and Medium Enterprises (SMEs) in North Central Nigeria"

تهدف هذه الدراسة لتقييم وترتيب العوامل التي تشجع على عدم امتثال الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتأثيرها على الالتزام الضريبي للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة زاريا، شمال وسط نيجيريا. وقد وجدت هذه الدراسة أن معدلات الضرائب المرتفعة وإجراءات التقديم المعقدة هي أهم العوامل التي تسبب عدم امتثال الشركات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الضرائب المتعددة ونقص الإرشاد السليم تؤثر على الامتثال الضريبي بين الشركات الصغيرة والمتوسطة التي شملها المسح، وقد أوصت الدراسة انه من المستحسن أن تفرض نسبة أقل من الضرائب على الشركات الصغيرة والمتوسطة، للسماح لها بالحصول على ما يكفي من الأموال لتطوير أعمالها ووجود فرص أفضل لها للبقاء في سوق تنافسية، كما على الحكومة زيادة الحوافز الضريبية مثل الإعفاءات والإعفاءات الضريبية لتشجيع الامتثال والالتزام الطوعي وجذب المستثمرين من دافعي الضرائب المحتملين في المستقبل.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة موضوعات تتعلق باستخدام التحليل المالي وطرق تقدير ضريبة الدخل وآثار التحليل المالي على التقدير الضريبي ومدى استخدام التحليل المالي وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية. وفي ضوء ما سبق فإن هذه الدراسة تأتي لتستكمل تلك الدراسات من حيث الوقوف على الأساليب المثلى التي يتعين استخدامها في التحليلات المالية لتقدير ضريبة الدخل والوصول إلى طريقة علمية ويمكن تعميمها لاحتساب ضريبة الدخل في الأردن وفلسطين، والتي تمكن مُتخذ القرار من اتخاذ قراره السليم من حيث المنح أو الإحجام عن ذلك لزيادة العدالة الضريبية وزيادة الشعور لدى المكلفين بالانتماء وعدالة النظام الضريبي.

وبذلك فإن هذه الدراسة سوف تقوم باستبيان مدى استخدام النسب المالية وتحليلها العملي وبالأرقام لشركات الاتصالات في دولتي الأردن وفلسطين، مستخدماً قوائمها المالية للسنوات 2017 إلى 2021 حيث إن الدراسة الحالية هي الوحيدة من نوعها التي تدرس التحليل المالي واستخدامه لتحديد ضريبة الدخل في دولتين وهما الأردن وفلسطين. الأمر الذي يعمل على تقليل الفجوة بين المكلفين، ودوائر ضريبة الدخل، وإعطاء الثقة للمكلفين بالإفصاح عن بياناتهم المالية الحقيقية وتناسب الضريبة مع حجم العمل الفعلي للمكلفين، وزيادة الالتزام الضريبي، والإفصاح الطوعي عن النشاطات والبيانات المالية وموافقتها لأرض الواقع ووضع المكلف الفعلي.

مشكلة الدراسة

يعتبر التحليل المالي وتحليل النسب من أهم وأفضل الطرق التي يستخدمها قارئ البيانات المالية للوصول للمعلومات الحقيقية، والحصول على صورة شاملة عن وضع الشركة من خلال قوائمها المالية. حيث أن مقدرين ضريبة الدخل ودوائر ضريبة الدخل يستخدمون خبرتهم، وفطنتهم ودرايتهم بوضع المكلف بشكل خاص ووضع المنطقة والقطاع الذي يعمل به المكلف بكل عام. فمن هنا تكمن المشكلة حيث أنه يمكن لمقديري ضريبة الدخل استخدام تحليل النسب للوصول إلى الدخل الخاضع للضريبة، وتعديل الدخل المحاسبي المعلن عنه بطرق مالية، ومحاسبية تكون معتمدة على واقع البيانات المالية للمكلف، واكتشاف الخلل في حال وجوده في هذه البيانات المالية وذلك من خلال تحليل النسب لشركات الاتصالات المحلية في الأردن وفلسطين وبناء على ذلك تتلخص مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية:

- هل احتساب الضريبة وفق أسلوب علمي ومنطقي معتمداً على نسب التحليل المالي يحقق قناعة ورضا للمكلفين عن الضريبة في الأردن وفلسطين؟
- هل يؤثر استخدام مقدرين ضريبة الدخل للطرق العلمية بتحليل النسب، بتحديد الدخل الخاضع للضريبة للشركات على التزام الشركات ضريبياً في الأردن وفلسطين؟
- هل أن احتساب الضريبة وفق أسلوب تقليدي تبعاً لتعليمات ضريبة الدخل ومعتمد على الضوابط السنوية لمقديري ضريبة الدخل، لا يأخذ بنظر الاعتبار القدرة الفعلية للمكلف في الأردن وفلسطين؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة بضرورة تطوير عمل المقدرين والاعتماد على معلومات واقعية ملموسة لتحديد ضريبة الدخل، والمتمثلة باستخدام تحليل النسب بدلاً من تقدير يعتمد على رؤية المقدر ودرايته التي من الممكن أن تكون محدودة للمكلف. كما وتبرز أهمية الدراسة بالعمل على تقليل الفجوة بين المكلفين، ودوائر ضريبة الدخل، وإعطاء الثقة للمكلفين بالإفصاح عن بياناتهم المالية الحقيقية وتناسب الضريبة مع حجم العمل الفعلي للمكلفين، وزيادة الالتزام الضريبي، والإفصاح الطوعي عن النشاطات والبيانات المالية وموافقتها لأرض الواقع ووضع المكلف الفعلي.

أهداف الدراسة

- التعرف على مفهوم تحليل النسب والتحليل المالي، وأثر المفهوم، وتطبيقه بالتأثير على إيجاد الدخل الخاضع للضريبة، وذلك بناءً على قوائم المركز المالي والدخل لشركات الاتصالات المحلية الخاضعة لضريبة الدخل في فلسطين والأردن. وتوضيح أثر التحول من أساليب التقدير التقليدية والمعتمدة على فطنة ودراية المقدر إلى التحليل المالي بالنسب لتحديد الدخل الخاضع للضريبة. وتأثير ذلك التحول على التزام الشركات ضريبياً، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:
- 1- استخدام أسلوب علمي في تقدير الدخل الخاضع للضريبة بدلاً من الأساليب التقليدية المعتمدة بالوقت الحالي في ضريبة الدخل.
 - 2- استخدام أسلوب علمي في تقدير الدخل الخاضع للضريبة بدلاً من الأساليب التقليدية المعتمدة يقلل من الفجوة بين المكلفين ودائرة ضريبة الدخل.
 - 3- وتأثير استخدام مقديري ضريبة الدخل لتحليل النسب للوصول للدخل الخاضع للشركات الخاضعة لضريبة الدخل، ودور ذلك بتعزيز التزام الشركات ضريبياً في الأردن وفلسطين.

فرضيات الدراسة

- تم اختبار الفرضيات التالية لتحقيق أهداف الدراسة:
- من المتوقع أن احتساب الضريبة وفق أسلوب علمي ومنطقي معتمداً على نسب التحليل المالي، يحقق قناعة ورضا للمكلفين عن الضريبة في الأردن وفلسطين.
 - من المتوقع أن استخدام مقدرين ضريبة الدخل لتحليل النسب بتحديد الدخل الخاضع للضريبة يؤثر على التزام الشركات ضريبياً في الأردن وفلسطين.
 - من المتوقع أن احتساب الضريبة وفق أسلوب تقليدي معتمد على الضوابط السنوية لمقديري ضريبة الدخل، لا يأخذ بنظر الاعتبار المقدرة الفعلية للمكلف في الأردن وفلسطين.

منهجية الدراسة

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتحليل ودراسة مستفيضة لشركات الاتصالات المحلية بالأردن وفلسطين وقد تمت الدراسة على النحو التالي الجانب النظري تم بالاعتماد على المقالات والكتب والدراسات السابقة المنشورة بموضوع التحليل المالي، وتحليل النسب وتقدير ضريبة الدخل. أما الجانب العملي فقد تم الاعتماد على البيانات المالية الخاصة بشركات الاتصالات المحلية الخاضعة لضريبة الدخل في الأردن وفلسطين عينة البحث وللسنوات المختارة، للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة للبحث.

الجانب العملي

بعد أن تعرفنا على الجانب النظري من البحث بشكل مختصر أصبح من الضروري أن نتطرق إلى الجانب العملي، وتطبيق ما تم التركيز عليه بالجانب النظري مع واقع الحال في دائرة ضريبة الدخل التي تقوم بإجراء التحاسب الضريبي على الشركات المسجلة في الأردن وفلسطين ومتابعة جبايتها عن طريق تطبيق قانون ضريبة الدخل النافذ، وعليه فإن مدار هذا المحور هو دراسة بعض أدوات التحليل المالي (النسب المالية) التي تعتبر من الأساليب العلمية، التي يمكن اعتمادها في تحديد حقيقة الوضع المالي للشركات عينة الدراسة التي سيتم الاستناد عليها في تحديد مقدار الضريبة عند طريق الوصول إلى تقدير حقيقي أو قريب جداً من الحقيقي، للدخل الخاضع للضريبة وعليه سوف يتم الاعتماد على الطرق العلمية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة وأهم هذه الطرق هي: النسب المالية التي سوف يتم تطبيقها على القوائم المالية لشركات الاتصالات المحلية الخاضعة لضريبة الدخل في الأردن وفلسطين، وهي شركات الاتصالات الفلسطينية وشركة الاتصالات الأردنية (أورنج) حيث تعتبر من الشركات الرائدة، والمميزة بسوق العمل الفلسطيني والأردني، وقد تم استثناء شركات الاتصالات غير المحلية العاملة بالأردن مثل: شركة أمنية وشركة زين نظراً لكونها شركات خارجية وجزءاً من شركات قابضة، فقوائمها المالية تصدر بشكلها الموحد، وشركة أوريدو فلسطين والتي تشكل جزءاً من مجموعة أوريدو العالمية.

تعتبر أورنج الأردن أحد الرواد الرائدة في تشغيل وتزويد خدمات اتصالات متكاملة في المملكة والتي تشمل مجموعة واسعة من خدمات الخط الثابت، الخليوي، الأنترنت والبيانات لتلبي قاعدة عملائها الواسعة التي قد وصلت إلى 5 ملايين مشترك في جميع أنحاء المملكة، لتلبية الاحتياجات الفردية والتجارية (موقع شركة أورنج الإلكتروني).

شركة الاتصالات الفلسطينية أو اختصاراً بالتل تعد شركة الاتصالات الفلسطينية المساهم الرئيسي والمشغل الأكبر في قطاع الاتصالات الفلسطيني من خلال تقديم العديد من الخدمات في مجال الأعمال. تؤمن شركة الاتصالات الفلسطينية بأن التطوير مرتبط بالإبداع؛ وبأن التغيير هو أساس التطوير بدعوة الشباب للإبداع بفكرة، بفن، بحب البلد، بالعلم، بالتكنولوجيا وتغيير نحو الأفضل باستخدام الأنترنت (وكيبديا، 2023).

النسب التي سيتم بحثها خلال سنوات الدراسة ما بين سنة 2017 ولغاية 2021 تعدت صافي الربح إلى حقوق الملكية ونسبة المبيعات إلى حقوق الملكية لأسباب سوف يتم بيانها لاحقاً، وهذه النسب هي نسبة صافي الربح إلى المبيعات. ونسبة مجمل الربح إلى المبيعات. ونسبة كلفة المبيعات إلى المبيعات. ونسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية ونسبة المبيعات إلى حقوق الملكية.

شركة مجموعة الاتصالات الفلسطينية بالتل

أولاً - نسبة صافي الربح إلى المبيعات

جدول رقم (1)

نسبة صافي الربح إلى مبيعات الشركة

السنة	صافي الربح	المبيعات	صافي الربح / المبيعات
2017	70528000	334740000	%21.07
2018	67092000	305464000	%21.96
2019	63885000	297638000	%21.46
2020	43492000	296766000	%14.66
2021	68015000	343579000	%19.80
المعدل			%19.79

بموجب هذه النسبة (صافي الربح التشغيلي على المبيعات) يتم بيان ربحية الدينار الواحد من المبيعات المحققة، ومنطقيًا كلما زادت هذه النسبة زادت ربحية الشركة والعكس صحيح، وتعتبر هذه النسبة معيار مهم جدًا وسوف يتم استخدامه لاحتساب الضريبة كما هو مبين بالجدول رقم (1).

يتبين لنا من الجدول رقم (1) أن النسب كانت مرتفعة لجميع سنوات البحث ما عدى سنة (2020) فكانت النسبة منخفضة إذا ما قورنت بباقي السنوات، وهذا يعني أن الشركة حققت أرباح منخفضة في تلك السنة وهذه

النسبة كان لها الأثر الواضح في تحقيق أدنى نسبة لتلك السنة وذلك لتأثر الاقتصاد العالمي، والفلسطيني بجائحة كورونا عام (2020) بشكل كبير وقد تم احتساب معدل نسبة صافي الربح إلى المبيعات بالشكل الآتي:

$$\text{معدل نسبة صافي الربح إلى المبيعات} = \%21.07 + \%21.96 + \%21.46 + \%14.66 + \%19.80 = 5 / \%19.79$$

وتعتبر هذه النسبة جيدة ودلالة على أن الشركة قد حققت أرباح جيدة، ويلاحظ أن كلما زادت هذه النسبة زادت ربحية الشركة والعكس صحيح.

جدول رقم (2)

نسبة مجمل الربح إلى مبيعات الشركة

السنة	مجمّل الربح	المبيعات	مجمّل الربح / المبيعات
2017	281383000	334740000	%84.06
2018	260233000	305464000	%85.19
2019	238542000	297638000	%80.15
2020	240368000	296766000	%81.00
2021	267237000	343579000	%77.78
المعدل			%81.63

ثانياً - نسبة مجمل الربح إلى المبيعات

وهي النسبة التي تعكس قابلية الوحدة على تحقيق الأرباح، والتي تعتبر من المؤشرات التي يمكن استخدامها للمقارنة بين نشاط الشركة خلال عدد من السنوات، ومن خلالها يتضح لنا أن ارتفاع هذه النسبة يدل على تحسن ربحية الشركة وانخفاضها يدل على ضعف ربحية الشركة وكما مبين بالجدول رقم (2).

تعتبر هذه النسبة مقياس لقابلية الوحدة على الإنتاج؛ فان انخفاض

هذه النسبة في سنة (2021) ووصولها إلى %77.78 من المبيعات إنما يدل على ارتفاع الكلف مع بقاء أسعار البيع ثابتة لعام (2021) نظراً لتداعيات جائحة كورونا، وارتفاع الأسعار عامياً لكثير من السلع والخدمات. ونلاحظ أن هذه النسبة كانت مرتفعة في باقي سنوات البحث يدل على رفع أسعار منتجاتها، وبذلك يمكن استخراج معدل نسبة مجمل الربح إلى المبيعات بالشكل الآتي:

معدل نسبة مجمل الربح إلى المبيعات = $\%84.06 + \%85.19 + \%80.15 + \%81 + \%77.78 = 5 / \%81.63$ وتعد هذه النسبة نسبة ممتازة نظراً لطبيعة عمل الشركة، حيث أن مجمل أرباح الشركة وصلت إلى %81.63 من قيمة المبيعات ويعتبر معدل نسبة مجمل الربح إلى المبيعات النسبة الثانية المستخدمة في احتساب الضريبة المفروضة على المكلف.

ثالثاً - نسبة كلفة المبيعات إلى المبيعات

وهي النسبة التي تعكس تأثير التكاليف على صافي ربح الشركة وكما مبين بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

نسبة كلفة المبيعات إلى مبيعات الشركة

السنة	تكلفة المبيعات	المبيعات	تكلفة المبيعات / المبيعات
2017	53357000	334740000	%15.94
2018	45231000	305464000	%14.81
2019	59096000	297638000	%19.85
2020	56398000	296766000	%19.00
2021	76342000	343579000	%22.22
المعدل			%18.37

يلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن هذه النسبة كانت متفاوتة خلال سنوات البحث، وان أعلى نسبة كانت في عام (2021) وهذا الارتفاع يدل على انخفاض مجمل الربح؛ بسبب ارتفاع تكلفة المبيعات لعام (2021) نظراً لارتفاع الأسعار عامياً بسبب تداعيات جائحة كورونا وزيادة معدلات التضخم، كما هو مبين بالجدول رقم (2) وعليه يمكن استخراج معدل نسبة كلفة المبيعات إلى المبيعات على النحو الآتي:

معدل كلفة المبيعات إلى المبيعات = 15.94% + 14.81% + 19.85% + 19% + 22.22% / 5 = 18.37%

وهذه النسبة ممتازة وتعكس إدارة الشركة الاستثنائية لتكاليف المبيعات لديها، وعند مقارنتها مع معدل نسبة مجمل الربح إلى المبيعات يجب أن يكون كما يلي: 100% - 18.37% = 81.63% وهي تمثل النسبة الثانية المستخرجة من الجدول رقم (2) وهي مكمله لمعدل نسبة كلفة المبيعات إلى المبيعات.

رابعاً - نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية ونسبة المبيعات إلى حقوق الملكية

إن هذه النسب لم يتم استخراجها لعدم منطقيتها وذلك؛ بسبب عدم الوصول إلى مقارنة منطقية بين حقوق الملكية التي تم تقييمها وفقاً إلى التكلفة التاريخية، وبين صافي الربح والمبيعات الذي تم تثبيته وفقاً إلى التكلفة الجارية أي إن عملية المقارنة وفقاً إلى هذه النسب غير منطقية لكونها مقارنه بين تكلفة جارية، وتكلفة تاريخية دون الأخذ بنظر الاعتبار معدلات التضخم خلال السنوات عند إعداد القوائم المالية.

خامساً - مقارنة الضريبة المقدرة وفقاً للأسلوب العلمي مع الضريبة المستقطعة من قبل ضريبة الدخل

لغرض بيان موضوعية الأسلوب العلمي (النسب المالية) في احتساب الضريبة للشركة للفترة المحددة من (2017-2021) سيتم إجراء مقارنة بين الضريبة المستقطعة من الشركة أي المفروضة على الشركة من قبل ضريبة الدخل والضريبة المستخرجة وفقاً للأسلوب العلمي، أي باستخدام النسب المالية التي تم تناولها بموضوع البحث وهي صافي الربح إلى المبيعات، مجمل الربح إلى المبيعات كلفة المبيعات إلى المبيعات، وكما مبين أدناه، مع العلم أن معدل ضريبة الدخل المفروض على الشركة من قبل ضريبة الدخل هي 20% من صافي الربح:

المعيار الأول لاحتساب الضريبة وفقاً لمعدل نسبة صافي الربح إلى المبيعات:	المعيار الثاني لاحتساب الضريبة وفقاً لمعدل نسبة مجمل الربح إلى المبيعات:	المعيار الثالث لاحتساب الضريبة وفقاً لمعدل نسبة كلفة المبيعات إلى المبيعات:
صافي الربح = المبيعات * 19.79%	مجمّل الربح = المبيعات * 81.63%	مجمّل الربح = المبيعات - تكلفة المبيعات
ضريبة الدخل = صافي الربح * 20%	صافي الربح = المبيعات * 19.79%	مجمّل الربح = 100% - 18.37%
ضريبة الدخل = المبيعات * 19.79% * 20%	إذا صافي الربح = مجمل الربح * 24.24%	مجمّل الربح = 81.63%
ضريبة الدخل = المبيعات * 3.96%	صافي الربح = المبيعات * 81.63% * 24.24%	مجمّل الربح = المبيعات * 81.63%
	الضريبة = 20%	صافي الربح = المبيعات * 19.79%
بعد الاطلاع على النسب التي توصل إليها الباحث، نستنتج أن الضريبة المستخرجة وفقاً للأسلوب العلمي أي استخدام النسب المالية الثلاث كانت متساوية، وتؤدي إلى احتساب الضريبة بمعدل يبلغ (3.96%) من المبيعات ولجميع سنوات العينة بالبحث وكانت كما هو مبين بالجدول رقم (4).	إذا الضريبة = المبيعات * 81.63% * 24.24% * 20%	إذا صافي الربح = مجمل الربح * 24.24% * 81.63%
	الضريبة = المبيعات * 3.96%	إذا الضريبة = المبيعات * 20% * 24.24% * 81.63%
		الضريبة = المبيعات * 3.96%

سادساً - مناقشة الجانب العملي لشركة الاتصالات الفلسطينية

خلاصة القول من خلال تطبيق نسب الربحية التي من خلالها يتم التعرف على قدرة الشركة، على جني الأرباح من المبيعات المذكورة في الجدول رقم (1،2،3)، في البحث يمكن معرفة الانطباع العام لنشاط كل شركة من خلال نسب الربحية المستخدمة، فإن الشركات وان اختلفت في أنشطتها وكفاءة إدارتها، فإنها تحقق نتائج يمكن من خلالها الاستدلال على المبررات التي يمكن أن تكون سبباً في انخفاض أو ارتفاع هذه النسب، وتأثيرها على نشاط الشركة الذي يمكن من خلاله استنتاج أو معرفة الربحية الحقيقية للشركة، ومعرفة الربحية الحقيقية تساعد لتحقيق العدالة الضريبية عند احتساب الضريبة على المكلف، حيث تبين في الجدول رقم (4) أن الضريبة بالقوائم المالية للشركة والتي تعكس وجه نظر دائرة ضريبة الدخل بالأعوام (2018-2021) دينار كانت أكبر من الضرائب المستخرجة وفق النسب المالية والأسس العلمية، ففي معظم الحالات يتم احتساب الضريبة بطريقة لا تأخذ في الاعتبار تقدير قدرة دافع الضرائب، حيث كانت

جدول رقم (4)
مقارنة الضريبة المقدرة وفقا للأسلوب العلمي
مع الضريبة حسب القوائم المالية

السنة	الضريبة حسب القوائم المالية	الضريبة حسب المعيار الأول	الضريبة حسب المعيار الثاني	الضريبة حسب المعيار الثالث
2017	4830000	13249009	13249009	13249009
2018	12532000	12090265	12090265	12090265
2019	12857000	11780512	11780512	11780512
2020	17108000	11745998	11745998	11745998
2021	19792000	13598857	13598857	13598857

الفروقات مرتفعة وفي تصاعد من عام (2018) إلى (2021) بين الضرائب الفعلية والمقدرة حسب النسب المالية فبلغت الفروقات لعام 2018 مبلغ (441734) دينار وبعام 2019 قيمة (1076487) دينار وبعام 2020 بلغ الفرق (5362001) دينار وبعام 2021 بلغ الفرق (6193413) دينار، وكما نلاحظ تصاعد الفرق بالأعوام ليصل إلى قرابة 6 مليون دينار بعام (2021) والذي لو تم تقديره وفق الأسس العلمية فإنه يتحقق قناعة ورضا المكلف بالضريبة المفروضة عليه بدلاً من اعتماد ضوابط سنوية لا تعتمد على أي أسس علمية. أما عام (2017) فقد كانت الضرائب المقدرة لهذا العام فعلياً أقل من المبلغ الذي تم التوصل إليه حسب الأسس العلمية، وذلك لاعتبارات خاصة لدى الشركة بحصولها على إعفاءات خاصة ممنوحة من قبل هيئة تشجيع الاستثمار، مع العلم أن الربح لهذا العام كان أعلى ما يمكن ضمن سنوات العينة قيد الدراسة.

جدول رقم (5)

نسبة صافي الربح إلى مبيعات الشركة

السنة	صافي الربح	المبيعات	صافي الربح / المبيعات
2017	24030280	333191730	7.21%
2018	21307063	324351983	6.57%
2019	19044843	318739763	5.98%
2020	17502121	317066340	5.52%
2021	26124291	333464646	7.83%
المعدل			6.62%

شركة الاتصالات الأردنية أورانج

أولاً - نسبة صافي الربح إلى المبيعات

بموجب هذه النسبة (صافي الربح التشغيلي على المبيعات) يتم بيان ربحية الدينار الواحد من المبيعات المحققة، ومنطقياً كلما زادت هذه النسبة زادت ربحية الشركة والعكس صحيح، وتعتبر هذه النسبة معيار مهم جداً وسوف يتم استخدامه لاحتساب الضريبة كما هو مبين بالجدول رقم (5).

يتبين لنا من الجدول رقم (5) أن النسب كانت مرتفعة نسبياً ولكنها أقل من شركة الاتصالات الفلسطينية بالتل نظراً لزيادة عدد شركات الاتصالات بالأردن

والمنافسة بالأسعار والخدمات، لجميع سنوات البحث ما عدى سنة (2020) فكانت النسبة منخفضة إذا ما قورنت بباقي السنوات، وهذا يعني أن الشركة حققت أرباحاً منخفضة في تلك السنة وهذه النسبة كان لها الأثر الواضح في تحقيق أدنى نسبة لتلك السنة وذلك لتأثر الاقتصاد العالمي، والأردني بجائحة كورونا عام (2020) بشكل كبير. وقد تم احتساب معدل نسبة صافي الربح إلى المبيعات بالشكل الآتي:

معدل نسبة صافي الربح إلى المبيعات = 6.62% وتعتبر هذه النسبة جيدة ودلاله على أن الشركة قد حققت أرباح جيدة، ويلاحظ أن كلما زادت هذه النسبة زادت ربحية الشركة والعكس صحيح.

جدول رقم (6)

نسبة مجمل الربح إلى مبيعات الشركة

السنة	مجمّل الربح	المبيعات	مجمّل الربح / المبيعات
2017	174949862	333191730	52.51%
2018	172192766	324351983	53.09%
2019	183582964	318739763	57.60%
2020	193227396	317066340	60.94%
2021	214459776	333464646	64.31%
المعدل			57.69%

ثانياً - نسبة مجمل الربح إلى المبيعات

وهي النسبة التي تعكس قابلية الوحدة على تحقيق الأرباح، والتي تعتبر من المؤشرات التي يمكن استخدامها للمقارنة بين نشاط الشركة خلال عدد من السنوات، ومن خلالها يتضح لنا أن ارتفاع هذه النسبة يدل على تحسن ربحية الشركة وانخفاضها يدل على ضعف ربحية الشركة وكما هو مبين بالجدول رقم (6).

تعتبر هذه النسبة مقياس لقابلية الوحدة على الإنتاج؛ فإن انخفاض هذه

النسبة في سنة (2021) ووصولها إلى 64.31% من المبيعات، إنما يدل على ارتفاع الكلف مع بقاء أسعار البيع ثابتة لعام (2021) نظراً لتداعيات جائحة كورونا. ونلاحظ أن هذه النسبة كانت مرتفعة في باقي سنوات البحث يدل على رفع أسعار منتجاتها، وبذلك يمكن استخراج معدل نسبة مجمل الربح إلى المبيعات بالشكل الآتي: معدل نسبة مجمل الربح إلى المبيعات = 57.69% وتعد هذه النسبة ممتازة نظراً لطبيعة عمل الشركة، حيث أن مجمل أرباح الشركة وصل إلى 57.69% من قيمة المبيعات ويعتبر معدل نسبة مجمل الربح إلى المبيعات النسبة الثانية المستخدمة في احتساب الضريبة المفروضة على المكلف.

ثالثاً - نسبة كلفة المبيعات إلى المبيعات

جدول رقم (7)

نسبة كلفة المبيعات إلى مبيعات الشركة

السنة	تكاليف المبيعات	المبيعات	تكلفة المبيعات / المبيعات
2017	158241868	333191730	47.49%
2018	152159217	324351983	46.91%
2019	135156799	318739763	42.40%
2020	123838944	317066340	39.06%
2021	119004870	333464646	35.69%
المعدل			42.31%

وهي النسبة التي تعكس تأثير التكاليف على صافي ربح الشركة وكما مبين بالجدول الآتي:

يلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن هذه النسبة كانت متفاوتة خلال سنوات البحث، وان أعلى نسبة كانت في عام (2017) وهذا الارتفاع يدل على انخفاض مجمل الربح؛ بسبب ارتفاع تكلفة المبيعات لعام (2017)، فيما كانت أقل نسبة عام (2021) بقيمة 35.69% وذلك بسبب انخفاض تكلفة المبيعات وارتفاع المبيعات لعام 2021 كما هو مبين بالجدول رقم (7) وعليه يمكن استخراج معدل نسبة كلفة المبيعات إلى المبيعات على النحو الآتي:

$$\text{معدل كلفة المبيعات إلى المبيعات} = 47.49\% + 46.91\% + 42.40\% + 39.69\% + 35.69\% = 42.31\%$$

وهذه النسبة جيدة وتعكس التكلفة التشغيلية العالية للشركة.

رابعاً - نسبة صافي الربح إلى حقوق الملكية ونسبة المبيعات إلى حقوق الملكية

إن هذه النسب لم يتم استخراجها لعدم منطقيتها وذلك؛ بسبب عدم الوصول إلى مقارنة منطقية بين حقوق الملكية التي تم تقييمها وفقاً إلى التكلفة التاريخية، وبين صافي الربح والمبيعات الذي تم تثبيته وفقاً إلى التكلفة الجارية أي إن عملية المقارنة وفقاً إلى هذه النسب غير منطقية لكونها مقارنة بين تكلفة جارية، وتكلفة تاريخية دون الأخذ بنظر الاعتبار معدلات التضخم خلال السنوات عند إعداد القوائم المالية.

خامساً - مقارنة الضريبة المقدرة وفقاً للأسلوب العلمي مع الضريبة المستقطعة من قبل ضريبة الدخل

لغرض بيان موضوعية الأسلوب العلمي (النسب المالية) في احتساب الضريبة للشركة للفترة المحددة من (2017-2021) سيتم إجراء مقارنة بين الضريبة المستقطعة من الشركة أي المفروضة على الشركة من قبل ضريبة الدخل والضريبة المستخرجة وفقاً للأسلوب العلمي، أي باستخدام النسب المالية التي تم تناولها بموضوع البحث وهي صافي الربح إلى المبيعات، مجمل الربح إلى المبيعات كلفة المبيعات إلى المبيعات، وكما مبين أدناه، مع العلم أن معدل ضريبة الدخل المفروض على الشركة من قبل ضريبة الدخل هي 20% من صافي الربح:

المعيار الأول لاحتساب الضريبة وفقاً لمعدل نسبة صافي الربح إلى المبيعات:	المعيار الثاني لاحتساب الضريبة وفقاً لمعدل نسبة مجمل الربح إلى المبيعات:	المعيار الثالث لاحتساب الضريبة وفقاً لمعدل نسبة كلفة المبيعات إلى المبيعات:
صافي الربح = المبيعات * 6.62%	مجمّل الربح = المبيعات * 47.56%	مجمّل الربح = المبيعات - تكلفة المبيعات
ضريبة الدخل = صافي الربح * 20%	إذا صافي الربح = مجمل الربح * 13.92%	مجمّل الربح = 100% - 42.31%
ضريبة الدخل = المبيعات * 6.62% * 20%	صافي الربح = المبيعات * 13.92% * 47.56%	مجمّل الربح = 47.56%
ضريبة الدخل = المبيعات * 1.32%	الضريبة = 20%	صافي الربح = المبيعات * 6.62%
	إذا الضريبة = 20% * 47.56% * 13.92%	إذا صافي الربح = مجمل الربح * 13.92%
	الضريبة = المبيعات * 1.32%	صافي الربح = المبيعات * 13.92% * 47.56%
		الضريبة = 20%
		إذا الضريبة = المبيعات * 13.92% * 47.56% * 20%
		الضريبة = المبيعات * 1.32%

بعد الاطلاع على النسب

التي توصل إليها الباحث نستنتج

أن الضريبة المستخرجة وفقاً للأسلوب العلمي أي استخدام النسب المالية الثلاث كانت متساوية، وتؤدي إلى احتساب الضريبة بمعدل يبلغ (1.32%) من المبيعات ولجميع سنوات العينة بالدراسة، وكانت كما هو مبين بالجدول الآتي:

سادساً: مناقشة الجانب العملي لشركة الاتصالات الأردنية

من خلال تطبيق نسب الربحية التي من خلالها يتم التعرف على قدرة الشركة، على جني الأرباح من المبيعات المذكورة في الجدول رقم (5،6،7) في البحث يمكن معرفة الانطباع العام لنشاط كل شركة من خلال نسب الربحية المستخدمة،

جدول رقم (8)
مقارنة الضريبة المقدرة وفقاً للأسلوب العلمي
مع الضريبة حسب القوائم المالية

الضريبة حسب المعيار الثالث	الضريبة حسب المعيار الثاني	الضريبة حسب المعيار الأول	الضريبة حسب القوائم المالية	السنة
4412862	4412862	4412862	7283850	2017
4295786	4295786	4295786	7805106	2018
4221457	4221457	4221457	6442926	2019
4199294	4199294	4199294	7844156	2020
4416476	4416476	4416476	12090015	2021

فإن الشركات وإن اختلفت في أنشطتها وكفاءة إدارتها، فإنها تحقق نتائج يمكن من خلالها الاستدلال على المبررات التي يمكن أن تكون سبباً في انخفاض أو ارتفاع هذه النسب، وتأثيرها على نشاط الشركة الذي يمكن من خلاله استنتاج أو معرفة الربحية الحقيقية للشركة، ومعرفة الربحية الحقيقية تساعد لتحقيق العدالة الضريبية عند احتساب الضريبة على المكلف، حيث تبين في الجدول رقم (8) أن الضريبة بالقوائم المالية للشركة بالأعوام (2017-2021) كانت أكبر من الضرائب

المستخرجة وفق النسب المالية والأسس العلمية، ففي كل سنوات الدراسة تم احتساب الضريبة بطريقة لا تأخذ في الاعتبار تقدير قدرة دافع الضرائب. حيث كانت الفروقات مرتفعة وفي تصاعد من عام (2017 إلى 2021) باستثناء عام 2019 بين الضرائب الفعلية والمقدرة حسب النسب المالية فبلغت الفروقات لعام 2017 مبلغ (2870988) دينار، فبلغت الفروقات لعام 2018 مبلغ (3509319) دينار وبعام 2019 قيمة (2221469) دينار بانخفاض عن الأعوام السابقة، وبعام 2020 بلغ الفرق (3644862) دينار، وبعام 2021 بلغ الفرق (7673538) دينار، وكما نلاحظ تصاعد الفرق بالأعوام ليصل إلى قرابة 7.5 مليون دينار بعام (2021)، والذي لو تم تقديره وفق الأسس العلمية فإنه يتحقق قناعة ورضا المكلف بالضريبة المفروضة عليه بدلاً من اعتماد ضوابط سنوية لا تعتمد على أي أسس علمية.

مناقشة نتائج الدراسة

بناءً على ما سبق، فإن النسب المالية توفر طريقة فعالة وعلمية ومنطقة لتقدير ضريبة الدخل على المكلفين في الأردن وفلسطين، في ظل الظروف المعتادة للشركات، مما يزيد من التزام الشركات ضريبياً لدفع الضريبة، وذلك لأنها تكون عادلة ومنطقية من وجه نظر المكلفين وذلك يعزز الالتزام الضريبي أكثر من الإجراءات العقابية في حال عدم الالتزام. وقد اتفقت الدراسة مع دراسة كاظم (2015) بدور التحليل المالي كأداة لتقدير الدخل الخاضع وأنه يوفر عدالة أكثر للمكلفين ويزيد الالتزام ضريبياً. حيث تم قبول الفرضية الأولى بناءً على التحليل العملي لشركات الاتصالات المحلية في الأردن وفلسطين، وهي أن احتساب الضريبة وفق أسلوب علمي ومنطقي معتمداً على نسب التحليل المالي، يحقق قناعة ورضا للمكلفين عن الضريبة في الأردن وفلسطين، وذلك بأن التحليل العملي أثبت وجود فروقات بين الضريبة حسب القوائم المالية والضريبة المحتسبة حسب النسب المالية، حيث كانت الضريبة وفقاً للنسب المالية أقل من تلك التي بالقوائم المالية. كما أن التحليل العمل أثبت قبول الفرضية الثانية أن استخدام مقدرين ضريبة الدخل لتحليل النسب بتحديد الدخل الخاضع للضريبة يؤثر على التزام الشركات ضريبياً في الأردن وفلسطين. وذلك لأن الضريبة حسب النسب وفرت على الشركات مبالغ ضريبية يمكن الاستفادة منها بمشاريع واستثمارات أخرى، وهو ما اتفق مع دراسة محمد وجاسم (2012). كما تم قبول الفرضية الثالثة أن احتساب الضريبة وفق أسلوب تقليدي معتمد على الضوابط السنوية لمقديري ضريبة الدخل، لا يأخذ بنظر الاعتبار المقدرة الفعلية للمكلف في الأردن وفلسطين وهو ما اتفق مع دراسة بالقاسم (2020).

نتائج الدراسة

- 1- إن ضريبة الدخل والشركات في الأردن وفلسطين تعتمد على القوانين والتعليمات القانونية عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة ولا تعتمد الأساليب العلمية.
- 2- إن الاعتماد على أدوات التحليل المالي (النسب المالية) من قبل المقدر عند الاطلاع على الحسابات الختامية للشركات يساعد على التعرف على مدى قدرة الشركة على تحقيق الأرباح، وهذا يساعد في عدالة تحديد مقدار الضريبة عن طريق الوصول إلى تقدير حقيقي أو قريب جداً من الحقيقي للدخل الخاضع للضريبة.
- 3- تساعد النسب المالية عند استخدامها من قبل المخمن على إعطاء تفسيرات للمتغيرات التي تحدث على نشاط الشركة لعدة سنوات.
- 4- إن النسب المالية تساعد على معرفة نقاط القوة والضعف في الحسابات الختامية للشركات.

5- إن استخدام أدوات التحليل المالي يساهم في دراسة العلاقات بين البيانات التي تحتويها الحسابات الختامية مثل: دراسة العلاقة بين المبيعات وكلفة البضاعة المباعة.

توصيات الدراسة

- 1- ضرورة اعتماد أدوات التحليل المالي عند القيام بتقدير الدخل الخاضع للضريبة في ضريبة الدخل، بغرض الوصول إلى تقدير حقيقي أو قريب جدا من الحقيقي لهذا الدخل.
- 2- إن تحليل الحسابات الختامية المقدمة من قبل المكلف باستعمال أدوات التحليل المالي يوفر القناعة للمكلف حول مبلغ الضريبة المفروضة عليه؛ لأن عملية التقدير تمت بطريقة علمية.
- 3- استخدام مقدري ضريبة الدخل لتحليل النسب بتحديد الدخل الخاضع للضريبة يزيد التزام الشركات ضريبياً في الأردن وفلسطين.
- 4- لغرض الابتعاد عن المزاجية بتقدير الدخل الخاضع للضريبة، يتم اعتماد مجموعه من النسب المالية يمكن استخدامها لتحليل الحسابات الختامية المقدمة من قبل المكلفين وهذه النسب يمكن بيانها بالآتي:
 - أ- معيار صافي الربح إلى المبيعات.
 - ب- معيار مجمل الربح إلى المبيعات .
 - ج- معيار كلفة المبيعات إلى المبيعات.
- 5- ضرورة استخدام الأساليب العلمية في تقدير الدخل الخاضع للضريبة بدلاً عن الأساليب التقليدية المعتمدة بالوقت الحالي، في دائرة ضريبة الدخل وهي بهذا الاستخدام تقلل من الفجوة بينها وبين المكلفين.
- 6- ضرورة التركيز على دراسة العلاقات بين البيانات التي تحتويها الحسابات الختامية للشركات؛ لأن دراسة هذه العلاقات تساعدنا على معرفة حقيقة الدخل الخاضع للضريبة.

حدود الدراسة

واجهت الباحثة محدثات تتعلق بمتغيرات الدراسة وهي البيانات المالية لتحليل النسب، حيث بعد البحث والتحري لم يتم إيجاد أكثر من شركتي اتصالات محليتين بالأردن وفلسطين، حيث إن باقي الشركات العاملة هي شركات خارجية قابضة، وبياناتها المالية تكون للشركة ككل وليس لكل دولة على حدة، وبالتالي لا يمكن تحديد البيانات المالية التي تم دراستها لدولتي الأردن وفلسطين بشكل خاص. ومن المحددات أيضاً عدم وجود دراسات تناولت الموضوع بالدولتين موضوع الدراسة بالفترة قيد الدراسة من سنة 2017 ولغاية 2021.

شكر وتقدير

نريد أن نعرب عن امتناننا لجامعتنا «جامعة فلسطين التقنية - خضوري»، لمساعدتنا في نشر هذا البحث. نحن نقدر هذه الجهود كثيراً لأنها ضرورية لتقديم أعضاء هيئة التدريس، وتقديم الإضافة إلى مكانة ومساهمة جامعة فلسطين التقنية - خضوري العلمية.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- أبو عودة، حسن. (2017). «مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين»، *رسالة ماجستير*، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- أبو نصار، محمد؛ وحميدات، جمعة. (2013). «معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية»، دار وائل للنشر، ط3، الأردن.
- الأحد، علاء. (2014). «المعيار المحاسبي الدولي 12 والقاعدة المحاسبية 13 رؤية للتحويل من التحاسب الضريبي إلى المحاسبة الضريبية»، *مجلة كلية الإدارة والاقتصاد*، جامعة البصرة، المجلد 7، العدد 13، العراق.
- البطريق، يونس. (2004). «النظم الضريبية»، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- الحداد، فيصل؛ والصادق، بابر. (2012) «أثر الاختلاف بين المفاهيم المحاسبية والقواعد الضريبية على تحديد وعاء ضريبة الدخل بالجماهيرية الليبية»، *مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية*، جامعة السودان، المجلد 13، العدد 2، السودان.
- الحسيني، خالد. (2007). «مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل للشركات الفلسطينية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة والخاصة»، *رسالة ماجستير*، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الحسيني، قاسم؛ وآخرون. (2011). «التباين بين الدخل المعلن والدخل المعتمد: الأسباب وطرف معالجتها من وجهة نظر مقدري الضرائب: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الأردنية»، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد 27، بغداد، العراق.
- الزبيري، حمزة محمود. (1976). *التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل*. مؤسسة وراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- السلامين، ياسر، الدقة، عبد الرحمن. (2014). «المحاسبة الضريبية وتطبيقاتها في فلسطين»، الطبعة الرابعة، المكتبة الأكاديمية، فلسطين.
- السويح، مصطفى الفيتوري. (2006). «الإطار التشريعي المنظم لبرنامج توسيع قاعدة الملكية ومدى ملاءمته لتنمية الأنشطة الاقتصادية»، *مجلة التمليك*، الهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الإنتاجية، العدد (4)، ص14، طرابلس، ليبيا.
- الشواورة، فيصل محمود. (2011). «مبادئ المحاسبة المالية من الألف إلى الياء: منطلقات نظرية وتطبيقات عملية»، الجزء الثاني، أثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- العلي، عادل. (2012). *التزامات المكلف وفقاً لقانون ضريبة الدخل الأردني: دراسة مقارنة بالقانون المصري*. الجمعية العلمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد4، العراق.
- الكسار، طلال. (2012). «دور مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للشركات»، *مجلة الاقتصاد والمجتمع*، العدد 8، الأردن.
- المرسي، جمال الدين؛ ولالحج، أحمد عبد الله. (2006). *الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات*. الدار الجامعية الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر.
- الوافي، ذكرى؛ وجباري، شوقي. (2019). «استخدام التحليل المالي للكشف عن التعثر المالي في المؤسسة الاقتصادية»، *رسالة ماجستير*، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- بلقاسم، وهيبه؛ وجباري، شوقي. (2020). «التحليل المالي كمدخل لاحتساب الدخل الخاضع للضريبة»، *رسالة ماجستير*، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- تركي، محمود إبراهيم عبد السلام. (1995). *تحليل التقارير المالية*. ط 2، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، السعودية.
- توفيق، أحمد جميل. (2001). *أساسيات الإدارة المالية*. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

- جرادات، منذر. (2013). «أثر التقدير الذاتي على تحصيلات دائرة ضريبة الدخل والمبيعات من وجهة نظر مدقي ضريبة الدخل في الأردن»، *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، العدد 22، مجلد 8، العراق.
- خنفر، مؤيد راضي؛ والمطارنة، غسان فلاح. (2006). *تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي*. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- سلمان، محمد؛ والبدران، عبد الخالق. (2009). «الفروقات المهمة بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية وإمكانية التقريب بينهما»، *مجلة العلوم الاقتصادية*، العدد 24، المجلد 6، العراق.
- شاهين، على؛ مطر، جهاد. (2011). «نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين: دراسة تطبيقية»، *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)*، العدد 25 (4)، ص 850-878، فلسطين.
- شاهين، محمد. (2017). «أثر قرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 وتعديلاته على الالتزام الضريبي للمكلفين من وجهات نظر معدي الإقرار الضريبي»، *رسالة ماجستير*. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- شركة الاتصالات الفلسطينية (دون ناشر). تم الاطلاع في 2023/1/17. الموقع <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- شريفات، خلدون إبراهيم. (2001). *إدارة وتحليل مالي*. دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- صلاح الدين نادر. (2005). «مدى مصداقية البيانات المالية المدققة لدى دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية»، *رسالة ماجستير*، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- عن أورانج (دون ناشر). تم الاطلاع 2023/1/18. الموقع <https://www.orange.jo/ar/pages/about-orange.aspx>
- قطيط، زيد. (2017). «أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) الخاص بضريبة الدخل على إيرادات ضريبة الدخل للشركات المدرجة في بورصة فلسطين»، *رسالة ماجستير*، جامعة القدس، القدس، فلسطين.
- كاظم، حيدر؛ ومحمود، إستبرق. (2015). «تفعيل دور التحليل المالي في احتساب الدخل الخاضع للضريبة»، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، العدد 44، العراق.
- كامل، حسن محمد. (1986). *التحليل المالي*. دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
- مجلس معايير المحاسبة الدولي. (2014). «معييار المحاسبة الدولي رقم 12 ضرائب الدخل»، إصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- محمد، فاطمة؛ وجاسم، سهام. (2012). «الاتجاهات الحديثة في تقدير الدخل الخاضع للضريبة في دول عربية مختارة مع إشارة إلى العراق»، *مجلة دراسات البصرة*. السنة السابعة، العدد 13، العراق.

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

- Atawodi, Ojochogwu, Ojeka, Stephen (2012). "Factors That Affect Tax Compliance among Small and Medium Enterprises (SMEs) in North Central Nigeria", *International Journal of Business and Management*, Vol. 7, No. 12.
- Bucci, V. (2020). "Presumptive Taxation Methods: A Review of the Empirical Literature", *Journal of Economic Surveys*, 34 (2), pp. 372-397.
- Omar, M. A. & Inaba, K. (2020). "Does Financial Inclusion Reduce Poverty and Income Inequality in Developing Countries? A Panel Data Analysis", *Journal of Economic Structures*, 9 (1), 37.
- Rees, Bill. (1990). *Financial Analysis*. University of Strathelyde.
- White, Gerald, Sondhi, Ashwlnpaul C., Fried, Dov. (1997). *The Analysis and Use of Financial Statement*. 2nd ed.

The Use of Financial Analysis in Calculating the Taxable Income of Companies in Jordan and Palestine: An Applied Study on Local Telecommunications Companies in Jordan and Palestine 2023

Zaid Ribhi Hammad Qutait

College of Business and Economics

Palestine Technical University - Kadoorie, Palestine

zeid.qutait@ptuk.edu.ps

ABSTRACT

The study aims to provide a new ways for the tax estimator to rely on realistic, tangible information to determine the income tax in a scientific and far approach, which is represented by using ratio analysis instead of an estimate that depends on the vision and knowledge of the tax estimator, which may be limited to the taxpayer.

The study also aims to work to reduce the gap between the taxpayers and the income tax departments and give confidence to the taxpayers to disclose their real financial data and the proportionality of the tax with the actual work size of the taxpayers and increase the tax commitment and voluntary disclosure of activities and financial statements and their agreement to the ground and the status of the actual taxpayer.

An analytical study was conducted of the financial statements of the local telecommunications companies in Jordan and Palestine: they are among the largest and leading companies in the Palestinian and Jordanian markets. The study main conclusion was that when relying on financial analysis tools (financial ratios) by the tax estimator helps to identify the extent of the company's ability to achieve profits, and this helps in determining the amount of tax by reaching a real estimate or very close to the real taxable income.

The study concluded several recommendations, the most prominent of which was the need to use scientific methods in estimating taxable income instead of the traditional methods adopted at the present time in the income tax, and by this use it reduces the gap between it and the taxpayers.

Keywords: *Taxable Income, Financial Analysis, Financial Ratios, Income Tax.*

